حصينة. صمودة. مستدامة.

الأمن المتكامل لألمانيا

استراتيجية الأمن الوطني

الحكومة الاتحادية

موجز

«خادما للسلام في العالم في أوروبا الموحدة»

– نحن نسعى، بناء على هذا التكليف المرسخ في القانون الأساسي، إلى المشاركة في صياغة نظام دولي حر يلتزم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبدأ السيادة المتساوية للدول ونبذ العنف وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحقوق الإنسان العالمية.

توضح الحكومة الاتحادية من خلال استراتيجية الأمن الوطني معنى ذلك بالنسبة لحاضرنا والاستنتاجات التي توصلت إليها بشأن المستقبل من أجل ضمان أمن بلدنا ومواطنيه. إن الحكومة الاتحادية على قناعة بأنه من الممكن النجاح في ذلك عن طريق ممارسة سياسة الأمن المتكامل: فهي تعني بالنسبة لنا الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة والموارد والأدوات التي يؤدي تضافرها إلى الحفاظ الشامل على أمن بلدنا وتحصينه ضد التهديدات الخارجية.

على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. تربط بيننا وبين جارتنا فرنسا أواصر صداقة عميقة تشكلت من خلال تجاوزنا لعداءات نشأت عبر التاريخ. وبفضل هذه الصداقة تم اتخاذ الخطوات الأساسية نحو الوحدة الأوروبية والتي هي لا غنى عنها بالنسبة لنا. إن انتماءنا إلى التحالف عبر الأطلسي مترسخ وعميق الجذور، ويعتبر ارتباطنا الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية والشراكة القائمة بيننا خير تعبير عن ذلك.

ما الذي يطبعنا – دور ألمانيا في العالم

تقع على عاتق ألمانيا مسؤولية خاصة نحو السلام والأمن والرفاهية والاستقرار وكذلك التعامل باستدامة مع أسس عيشنا، وهذا بصفتها أكبر دولة من حيث عدد السكان وكذلك أكبر اقتصاد وطني في قلب أوروبا. نحن نتحمل هذه المسؤولية كذلك إدراكاً لتاريخنا. لذا فنحن ممتنون لوقوع المصالحة بيننا وبين جيراننا الأوروبيين، كما نواصل تحملنا للمسؤولية فيما يتعلق بحق إسرائيل في الوجود.

إن النهج الأسمى الذي تتبعه الحكومة الاتحادية في تصرفها يعتمد على حماية بلدنا وقيمنا ونظامه الأساسي الديمقراطي الحر. تلتزم سياستنا الخارجية والأمنية بنظام دولي حر قائم

أين نقف اليوم – ألمانيا وأوروبا في محيط أمني متغير

يمر المحيط الدولي والسياسي الأمني بتحولات جذرية، فنحن نعيش نقطة تحول تاريخية.

إن الحرب العدوانية التي شنتها روسيا على أوكرانيا هي خرق للقانون الدولي وللنظام الأمني الأوروبي. وروسيا الحالية هي أكبر خطر يهدد السلام والأمن في المجال الأورو-أطلسي على المدى المنظور.

إننا نعيش في زمن يتسم بتنامي تعددية الأقطاب، حيث تحاول بعض الدول إعادة تشكيل النظام الدولي القائم وفق تصوراتها للخصومة بين أنظمة الحكم.

في سياق هذا الوضع الدولي تعتبر الصين شريكا ومنافسا وخصما على مستوى نظام الحكم. فمن الملاحظ أن عناصر الخصومة والمنافسة قد شهدت زيادة في الأعوام الأخيرة، بيد أن الصين تبقى شريكا لا يمكن من دونه التغلب على الكثير من التحديات العالمية الأشد إلحاحا.

تقوض الحروب والأزمات والنزاعات في الجوار الأوروبي من أمن ألمانيا وأوروبا. فالدول الهشة تتحول إلى مهد وملاذ للإرهاب، والنزاعات الداخلية تمتد إلى الدول الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مجتمعنا واقتصادنا يتعرضان لتهديدات معقدة، حيث يتزايد كل من الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير الشرعية بالإضافة إلى الاعتداءات السيبرانية التي تتسبب في خسائر فادحة وتحمل في طياتها تهديدا للأمن والاستقرار. كما أن البنية التحتية الحيوية الخاصة بنا تتعرض بشكل متزايد للمخاطر والاضطرابات. أصبح الإمداد المؤمن بمصادر الطاقة والمواد الخام مهددا. كذلك فالعلاقات الاقتصادية والمالية الدولية لها بعد سياسي أمني. ومن شأن التبعيات الأحادية أن تتحول في هذا السياق إلى مخاطر سياسية أمنية.

إن أزمة المناخ تهدد أسس عيشنا واقتصادنا وتبعاتها ذات الأهمية السياسية الأمنية ظاهرة اليوم بالفعل. لم يعد بإمكاننا تفادي تبعات هذه الأزمة، كل ما نستطيع القيام به هو التخفيف منها. يشكل كل من الفقر والجوع والأمراض بالإضافة إلى تدمير الموائل الطبيعية تهديدات تحيق بملايين الأفراد حول العالم.

ماذا نقوم به – الأمن المتكامل

إن ألمانيا هي دولة ذات اقتصاد قوي وديمقراطية راسخة وشركاء أقوياء في أوروبا وحول العالم. من هذا المنطلق نواجه تحديات العصر بثقة في النفس وفي المستقبل. فنعزز جهودنا في خضم عالم متغير لكي يبقى بلدنا آمنا وحرا. نحرص من خلال سياسة الأمن المتكامل على أن تكون ألمانيا حصينة وصمودة وأن تتحلى تصرفاتها بالاستدامة.

الحصانة: السلام في الحرية

إن المهمة الرئيسية للسياسة الأمنية الألمانية تتمثل في ضمان قدرتنا على مواصلة العيش في بلدنا في سلام وحرية وأمن في المستقبل أيضاً. ولا يمكن فصل أمن ألمانيا في ذلك عن أمن شركائنا وحلفائنا الأوروبيين. إن التزامنا نحو حلف شمال الأطلسي (الناتو) ونحو الاتحاد الأوروبي لا يمكن زعزعته. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بوعد العون المتبادل وفقا للمادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسي. كما سنعزز القوات المسلحة الألمانية كونها ركنا أساسيا من أركان الدفاع في أوروبا، حيث إن الدفاع عن البلد والتحالفات مهمة أساسية للقوات المسلحة الألمانية ويشمل ذلك أيضا مساهمتنا في قدرة الحلف على الردع. لذلك سوف نوفي – كبداية أيضا عبر الصندوق الخاص للقوات المسلحة الألمانية المنشأ حديثا - بالإسهام المحدد بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أهداف تعزيز قدرات الناتو عبر متوسط عدة أعوام. كما أننا سنعزز في الوقت ذاته استثماراتنا في العديد من المجالات، منها حماية البنية التحتية الحيوية والقدرات السيبرانية والدبلوماسية الفعالة وحماية السكان وإرساء الاستقرار لدى شركائنا بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية النشطة والتعاون الإنمائي.

نعتزم تعزيز الدفاع المدني وحماية السكان عبر مقاربة مجتمعية شاملة يشترك في تحمل مسؤوليتها كل من الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية والبلديات والقطاع الاقتصادي والمواطنات والمواطنون. كما أننا نحسن دعم الدولة الاتحادية للولايات فيما يتعلق بالحماية من الكوارث. بالإضافة إلى ذلك فإننا نرفع من قدرة البنية التحتية الحيوية الخاصة بنا على الصمود.

يبقى هدفنا متمثلا في أوروبا المتحدة تحت راية السلام والحرية. فإننا نسعى إلى تطوير الاتحاد الأوروبي كفاعل جيوسياسي وجعله قادرا على التصرف وحماية أمنه واستقلاله بفاعلية من أجل الأجيال المستقبلية أيضا. وسوف تبذل الحكومة الاتحادية مساعيها من أجل تعميق التكامل فيه وتماسكه وتوسعه ليشمل دول غرب البلقان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وعلى المدى الطويل أيضا جورجيا. ومن أجل تأهيل الاتحاد الأوروبي ليشمل هذا التوسع ولضمان قدرته على التصرف فلا مناص من إجراء إصلاحات داخل الاتحاد الأوروبي.

يرتبط أمننا بالأمن والاستقرار في مناطق العالم الأخرى. سوف تلعب السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة

المقر الرئيسي لحلف شمال الأطلسي (الناتو)

الخاصة بالاتحاد الأوروبي دورا محوريا في إدارتنا للأزمات. من أجل تحقيق مفهوم الأمن المتكامل نجمع في إطار الوقاية من الأزمات وفض النزاعات وأنشطة دعم السلام بين الموارد المدنية والعسكرية والشرطية وندمجها في تدابيرنا على المستوى الدولي والمتعدد الأطراف. في هذا السياق سوف تأخذ الحكومة الاتحادية مصالح المرأة والفئات السكانية المحرومة بشكل خاص بعين الاعتبار انطلاقا من سياسة خارجية وتنموية نسوية.

سوف تعزز الحكومة الاتحادية من جهودها لمحاربة الفقر والجوع والتفاوت الاجتماعي وأزمة المناخ. ففي البلدان التي تقوض فيها الحكومات الأمن وسيادة القانون سوف نركز بشكل أكبر على التعاون مع الأطراف الفاعلة غير الحكومية والمستوى المحلي وكذلك على المقاربات المتعددة الأطراف. في الوقت ذاته فإننا سوف نعضد الحكومات الشريكة التي تسعى مثلنا من أجل النظام الدولي المبني على القانون الدولي. سوف تزيد الحكومة الاتحادية من توجيه سياستها التنموية حسب أهدافها الاستراتيجية.

سوف نعزز من جهودنا نحو الحفاظ على الهيكل الدولي للحد من التسلح ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار بناء على معاهدة عدم الانتشار. يبقى هدفنا متمثلا في عالم آمن خال من الأسلحة النووية.

تظل الحكومة الاتحادية متمسكة بمبدأها التحفظي فيما يتعلق بالرقابة على صادرات الأسلحة وسوف تراعي بشكل خاص حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون لدى الدولة المستوردة للسلاح. وفي الوقت ذاته سوف تراعي مصالح التحالفات والأمن والموقع الجيوستراتيجي بالإضافة إلى متطلبات تعاون أوروبي أقوى في مجال التسليح.

الصمود: تأمين قيمنا عبر القوة الداخلية

يُمَكّن مجتمعنا المنفتح جميع الناس من العيش بحرية في ألمانيا. لهذا السبب ندافع عن نظامنا الأساسي المبني على الحرية والديمقراطية ضد التأثير غير المشروع من الخارج وضد حملات التضليل الإعلامي وأي نوع من التطرف.

إننا نناصر النظام الدولي الحر القائم على ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان العالمية والقانون الدولي ونسعى إلى تعددية الأطراف وتقوية الأمم المتحدة. كذلك فنحن نتصدى لمحاولات تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ من خلال النموذج الإيجابي للنظام المبني على القواعد. ونعول في ذلك على اتحادنا مع الشركاء الذين يتقاسمون معنا قيمنا ومصالحنا. وفي الوقت ذاته نسعى إلى توثيق التعاون مع الدول التي لا تشاركنا جميع القيم ولكنها تتشارك معنا في مناصرة مفهومنا للنظام الدولي.

نحن ننتهج سياسة نشطة لحقوق الإنسان ونجتهد من أجل القضاء على هياكل القوة التمييزية وتعزيز المشاركة والتنوع. أينما تتم حماية حقوق الإنسان تقل فرص نشوب الأزمات والحروب.

يقوم اقتصادنا الوطني على تيسير الوصول المبني على القواعد إلى الأسواق والمواد الخام والتكنولوجيات ورأس المال البشري والمالي. إننا سوف نقلل من التبعيات الأحادية القائمة في التزويد بالمواد الخام والطاقة وفي المجالات الأخرى ذات الأهمية الاستراتيجية عبر تنويع علاقات التوريد الخاصة بنا واتخاذ خطوات حازمة تهدف إلى تأمين الإمداد بالمواد الخام الحرجة على سبيل المثال مع الحفاظ على انفتاح بلدنا الاقتصادي وقدراتنا الابتكارية.

إن قدرة ألمانيا على الصمود والتنافس تقوم على قدراتها الابتكارية العالية والسيادة التكنولوجية والرقمية. لذلك فسوف تدعم الحكومة الاتحادية العلوم والبحث العلمي وقدرات الشركات الابتكارية بشكل محدد كما ستتخذ تدابير للحماية من التأثير غير المشروع واستنزاف المعرفة غير المشروع.

تقع مسؤولية تعزيز الأمن السيبراني على عاتق الدولة وقطاع الاقتصاد والعلوم والمجتمع بشكل مشترك. لن تقبل الحكومة الاتحادية بالسلوك المنتهك للقواعد والعدواني لأي جهة فاعلة سيبرانية وسوف تعمل على تطوير بنية أمنية سيبرانية حديثة وتعزز من قدراتها الدفاعية لردع أي اعتداء سيبراني.

إن الاستخدام الحر للفضاء دون عوائق مسألة جوهرية بالنسبة لأمننا. سوف تعزز الحكومة الاتحادية من اهتمامها بالأنشطة الفضائية وتسعى إلى تقوية النظام الدولي وتطويره في مجال الفضاء.

تتعاون مختلف السلطات والهيئات معا بغية التغلب على الأزمات والكوارث

الاستدامة: أمن أساس معيشتنا

إن احتواء أزمة المناخ والتعامل مع تبعاتها هو أحد أهم الواجبات الإنسانية لهذا القرن وأكثرها إلحاحاً في الوقت نفسه. المطلوب هو تخفيض حاد للانبعاثات حول العالم. إن التحول العالمي المستدام والأخضر الذي يتسم بالعدالة الاجتماعية يحمل في طياته فرصا كبيرة، فالمقصود ليس فقط الطاقة النظيفة ولكن أيضا تقليل التبعيات. نحن بحاجة إلى استراتيجيات للتكيف مع أزمة المناخ من أجل حماية الإنسان والمساحات الطبيعية. وبنفس القدر من الديناميكية نسعى من أجل الحد من الأزمة المتصلة بالتنوع الحيوي والنظام البيئي. إن مواجهة الأزمة العالمية المتعلقة بأسس معيشتنا تتطلب مشاركة جميع دول العالم.

إن الجوع وسوء التغذية لا يؤثران سلبا فقط على صحة الإنسان، إنما يقوضان الأسس الاقتصادية لمجتمعات بأكملها ويؤديان إلى انتكاسات في السياسة التنموية. لذلك تسعى الحكومة الاتحادية إلى تعزيز الأمن الغذائي العالمي عن طريق التحول إلى نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة. وفي سياق هذا التحول نضع الأشخاص المهمشين والمستضعفين في بؤرة اهتمامنا. بالإضافة إلى ذلك فإننا نكثف جهودنا من أجل تجارة قائمة على العدالة وإزالة القيود التجارية وفقا لمعايير حقوق الإنسان.

يمثل هذا الرمز الأهداف السبعة عشر الخاصة بخطة عمل 2030 للتنمية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا. إن تطبيق هذه الأهداف هو جزء من الأمن المتكامل للحكومة الاتحادية.

لا غنى عن درء الجوائح والاستجابة السريعة عليها على المستوى العالمي من أجل ضمان الأمن الإنساني. لذلك فإن الحكومة الاتحادية بصدد تكثيف جهودها الدولية في هذا المجال. تتبع في هذا الإطار نهج «صحة واحدة» الذي يراعي العلاقة بين سلامة الإنسان والحيوان والبيئة في آن واحد. وفي الوقت ذاته نعمل على تعزيز القدرة الوطنية على الصمود عن طريق تأمين الرعاية الطبية وسلاسل التوريد على المدى الطويل وتعليم وتدريب الخبيرات والخبراء المتخصصين إضافة إلى تحسين الكشف المبكر عن مخاطر الجوائح والاستثمار في البحث العلمي والتطوير ذَوَيْ الأهمية بالنسبة للمجال الأمني.

صياغة الأمن المتكامل بشكل مشترك

إن مسألة الأمن تمس جميع الأفراد في بلدنا، فالجميع يتحمل مسؤولية عن الأمن ويساهم فيه. وعليه، فإن الحكومة الاتحادية تعتزم على تحريك عملية مستمرة تنخرط فيها جميع المستويات الدولية وقطاع الاقتصاد والمجتمع من أجل أمن بلدنا وبالتالي تطوير الثقافة الاستراتيجية في ألمانيا أيضا.

إننا نهدف عبر سياسة الأمن المتكامل إلى الإسهام في ضمان الأمن في أوروبا والعالم أجمع بالتعاون مع حلفائنا وجيراننا وشركائنا. يدا بيد نعتزم على تشكيل مستقبلنا – مدركين للمخاطر ولكن واضعين كامل ثقتنا في المستقبل وفي نقاط قوتنا.

مصادر الصور

الغلاف: gettyimages – NicoElNino; ص 2: picture alliance / Zoonar
ص 4: picture alliance / AA / Metin Aktas; ص 6: picture alliance / photothek; ص 8: BBK

بيانات الناشر

الناشر
وزارة خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية
Werderscher Markt 1, 10117 Berlin
www.auswaertiges-amt.de, poststelle@auswaertiges-amt.de
التحديث الأخير: يونيو/ حزيران 2023

التصميم
ressourcenmangel GmbH, 10997 Berlin

إمكانية طلب المنشور
Publikationsversand der Bundesregierung
Postfach 48 10 09, 18132 Rostock
هاتف الخدمة: 2721 272 18 30(0) 49+
فاكس الخدمة: 2721 272 1810 30(0) 49+

لتقديم الطلبات عبر هاتف لغة الإشارة:
gebaerdentelefon@sip.bundesregierung.de

الطلب عبر الإنترنت:
www.bundesregierung.de/publikationen

تجدون إصدارات أخرى للحكومة الاتحادية متاحة للتحميل والطلب على الموقع التالي:
www.bundesregierung.de/publikationen

نشرت الحكومة الاتحادية الألمانية هذا الإصدار في إطار جهود العلاقات العامة الخاصة بها. هذا الإصدار مجاني وليس مخصصا للبيع. ولا يسمح باستغلاله سواء من قبل الأحزاب السياسية أو من القائمين على الحملات الانتخابية أو المساعدين في الانتخابات في إطار الدعاية الانتخابية خلال الحملات الانتخابية. يسري هذا بالنسبة للانتخابات البرلمانية الاتحادية وانتخابات برلمانات الولايات والانتخابات المحلية وانتخابات البرلمان الأوروبي على حد سواء.

www.bundesregierung.de
www.auswaertiges-amt.de